الأمم المتحدة

E/CN.5/2004/NGO/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 January 2004
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والأربعون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤

البند ٣ (ب) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية: الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة

بيان صادر عن مؤسسة حقوق الأسرة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي عُمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

"إن غايات التنمية الاجتماعية وأهدافها تتطلب بذل جهود مستمرة لتقليل وإزالة المصادر الرئيسية للكرب الاجتماعي وعدم الاستقرار في الأسرة وفي المجتمع ..."

(إعلان كوبنهاغن، الفقرة ألف - ٢٠، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ٥-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥)

* E/CN.5/2004/1.

290104 270104 04-20503 (A)

"مساعدة الأسرة في أداء دورها الداعم والتربوي والحضني مساهمة منها في التكامل الاجتماعي..."

(برنامج عمل كوبنهاغن، الفقرة ٨١، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ٥-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥)

''الاعتراف بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع وبأنها تقوم بدور أساسي في التنمية الاجتماعية وبأنها قوة متينة للتلاحم والاندماج الاجتماعيين..."

(الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة، ''مزيد من مبادرات التنمية الاجتماعية''، الفقرة ٥٦، جنيف ٢٦ حزيران/يونيه - ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠)

الأسرة باعتبارها مانحة للرعاية

من الحقائق المعروفة أن الإنفاق الاجتماعي يزداد بشكل أسرع مما يزداد به الناتج الوطني الإجمالي، وأن الأسرة باعتبارها ألصق بالمشاكل التي تؤثر على أفرادها، تستطيع بشكل أفضل أن تقدم حلولا لهذه المشاكل، وتتحمل مسؤوليات كاملة في هذا الصدد، من خلال التضامن المشترك.

والأسرة، وهي مسألة حساسة في جميع المجتمعات، هي المؤسسة الأولى والأكثر أهمية فيما يخص الاضطلاع بوظيفة التنشئة الاجتماعية، إذ أنها المكان الذي يتوفر فيه المأوى والأمان عند الشدائد. ويتم من خلال الأسرة دمج أفرادها في حياة المجتمع.

وإن الوظائف المتشعبة التي تقوم بها الأسرة بشكل طبيعي ليست ذات أهمية قصوى لأفرادها فحسب، بل للمجتمع بأسره. ولا يمكن النظر إلى دور ووظائف الأسرة باعتبارها شواغل لا تتعدى نطاقها الخاص، بل ينبغي النظر إليها باعتبارها شواغل عامة في حالة تفاعل مستمر مع الظواهر الديمغرافية والثقافية والسياسية والقانونية والاقتصادية.

وتوجد الأسرة في جميع الثقافات، متخذة مظاهر سلوكية وأنماطا مختلفة، وهي تمثل في كل ثقافة عنصرا أساسيا في حياة أفرادها. ويمثل وجود الأسرة شرطا مسبقا لنمو الأفراد، كما أن غيابها كثيرا ما يكون سببا لفراغ يفضي إلى عدم الاستقرار.

الأسرة والقطاع العام

تحدد العلاقة بين الموارد المستثمرة والنتائج المحققة مدى فعالية القطاع العام.

وتتسم الموارد بتنوعها، وهي ذات طابع اقتصادي وإنساني على وجه الخصوص. ويتمثل الهدف من النتائج في أن تكون انعكاسا للبعد المتعلق بتأثير السياسات العامة على

تشخيص الاحتياجات الاجتماعية وإيجاد حلول لها. ويعد القطاع العام الذي يستخدم ما يجبى من ضرائب في حل المشاكل الاجتماعية مثالا للقطاع العام الفعال.

وثمة علاقة وثيقة بين حل المشاكل الاجتماعية والأسرة باعتبارها مجموعة اجتماعية. وتعتبر الأسرة عاملا اجتماعيا هاما نظرا للأسباب التالية:

- تتم تنشئة مواطني المستقبل، وتوفير سبل النمو لهم، من خلال ما يتاح لهم داخل نطاق الأسرة من رعاية لاحتياجاتهم الصحية والغذائية والتعليمية.
- تقع على كاهل الأسرة مسؤولية تذليل المصاعب المتعلقة بإدماج الشباب في سوق العمل، وتحمل أعباء التكلفة الاقتصادية الكبيرة للتدريب المهني (من خلال الجامعات و/أو المدارس التقنية)، ولوجود أبناء وبنات عاطلين عن العمل بشكل دائم يعيشون في كنف الأسرة.
- تكتسي العلاقة بين الأبوين والأطفال أهمية حاسمة في أوضاع الأزمات (أي في حالات الانحراف، والإدمان على المخدرات، وحالات الحمل غير المرغوب فيها، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز).
- تقدم معظم الأسر الرعاية والمساعدة للمسنين من أفرادها، لا سيما في حالة معاناتهم من عجز دائم.

وتبين جميع العوامل المشار إليها أعلاه أن القطاع العام يتمكن، بفضل دور الأسرة في توفير الرعاية، من العمل بفعالية، مع توفر نفس الموارد المتاحة له، أو أقل منها. وفي واقع الأمر، فإن تخفيض حجم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها دولة الرعاية صار يمثل الآن توجها متزايدا، بسبب الركود الاقتصادي (من الأمثلة على ذلك فرنسا وألمانيا، ضمن بلدان أخرى).

ومن ثم فإن أفراد الأسرة من الأطفال والشباب والمعوقين والمسنين يستفيدون جميعا من شبكة متاحة وميسرة موازية للدولة، مما يحقق للدولة وفورات كبيرة في الموارد.

إعلان بشأن دور الأسرة ومسؤولياتها وحقوقها

تسلم المجتمعات في جميع أنحاء العالم بوجود طائفة من الوظائف والمسؤوليات الاجتماعية – وحقوق مقابلة لها – للأسرة، وتسند هذه الوظائف والمسؤوليات لها. وفي العديد من الحالات، يتم النص على هذه الوظائف والمسؤوليات في الدساتير والقوانين الوطنية، في حين أنه يُعترف بها في حالات أخرى بشكل غير رسمي من خلال التقاليد والمعايير الاجتماعية.

بيد أن هناك نوعا من عدم التوازن بين الاهتمام الذي توليه إعلانات الأمم المتحدة واتفاقياتها وعهودها ومؤتمراتها للفرد، وبين ضعف تركيزها على الأسرة.

وتشكل الأسرة في حد ذاتها، بوصفها مجموعة اجتماعية، وضعا من حقه التمتع بالحماية القانونية. ولهذا السبب، فإن الوظائف الإنجابية والتربوية، وتلك المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية – وهي وظائف تتحمل الأسرة وحدها مسؤوليتها – ينبغي حمايتها من خلال إعلان عن دور الأسرة ومسؤولياتها وحقوقها.

ومن بين هذه الحقوق التي ينبغي أن تتمتع بها الأسرة – دونما تمييز يتعلق بالعنصر أو اللغة أو الثقافة أو الدين أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء ما يلي:

الحق في الحماية الاجتماعية؛ والحق في الخصوصية والأمن؛ والحق في الاستقلال والكيان الذاتي؛ والحق في نقل قيم أخلاقية وثقافية معينة؛ والحق في توفير مستوى معيشة لائق بصحة أفراد الأسرة وتمتعهم بحياة طيبة؛ والحق في السكن والصحة والضمان الاجتماعي؛ والحق في وجود أنظمة ومؤسسات تعليمية.

ولا ينبغي للحقوق المذكورة للأسرة أن تكون موضع تنازع مع حقوق أفراد الأسرة – لا سيما حقوق المرأة التي تحققت بعد كفاح طويل – بل، على العكس من ذلك، ينبغي لهذه الحقوق أن تكون عنصرا مكملا لحقوق الأفراد من أجل تحقيق النماء الكامل لأفراد الأسرة.

وإن احترام الحقوق المذكورة للأسرة مسألة هامة إذ أن الأسرة – ''الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع'' – هي الوسط الذي نصبح فيه مدركين حقا لأسمائنا وهوياتنا، وهي الوسط الذي نتبادل فيه أكثر مشاعرنا حميمية، والذي يخفف من مشاعر القلق التي تنتابنا بسبب مشاكل مجتمعاتنا المعاصرة.

وسيمثل صدور إعلان عن دور الأسرة ومسؤولياتها وحقوقها ملمحا مهما من ملامح الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، وتذكرة بأهمية تعميم المزيد من الجهود خدمة للأسرة في خطط وبرامج الأمم المتحدة.

ونود لذلك أن نقترح على لجنة التنمية الاجتماعية إنشاء فريق مفتوح باب العضوية لغرض التوصل إلى إعلان بشأن دور الأسرة ومسؤولياتها وحقوقها.

ويمكن لهذا الفريق أن يستخلص من القوانين الوطنية، والصكوك الدولية، ومشاريع الإعلانات والمواثيق الحالية، الأحكام المتعلقة بالأسرة لاتخاذها أساسا لصياغة مثل هذا الإعلان، وقد سبق للجمعية العامة أن أشارت إلى هذا المشروع في الفقرة ٢٠ من منطوق قرارها ٤٧/٢٣٧، المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، كما سبق لعدد من الوفود أن أشار إليه في الدورات السابقة لهذه اللجنة.